تنميط الإستهلاك ومستويات المعيشة في الجزائر

علي لزعر *

تم إجراء ، على أرض الواقع ، إستقصاء بالعينة شمل كامل التراب الوطني استمرت فيه ملاحظة نفقات الإستهلاك لدى الأسر من مارس 1979 إلى مارس 1980 (1) وتبعه استقصاء آخر من منتصف جانفي 1988 إلى منتصف جانفي 1989 (2) ، حيث تساعد النتائج عن مختلف عناصر النفقات في التعريف بظروف السكان المعيشية ، وحساب مختلف المؤشرات اللازمة وتتبع تطورها.

وتتجلى أهمية التحليل الأساسية لهذا الموضوع ، في تشخيص وموضعة الأختلالات والتفاوتات -من خلال توزيع النفقات الإجمالية -في مستويات معيشة السكان للكشف عن مختلف المجموعات المنسجمة من المستهلكين. ويتطلب تنميط كل من طبيعة الإستهلاك ومستويات النفقات (تحديد مستوى المعيشة) القيام بتحليلين هامشيين وجزئيين للمعطيات المتوفرة.وتعد هذه الخطوة أرضية عمل للإستدلال على المستوى المعيشي للسكان في الأوقات اللاحقة.

لقد قام المعنيون بتحديد حصص النفقات وفق كيفية/درجة تشتتها ضمن المجال العام في التحقيق الأول بينما قسمت -بعد الترتيب -حسب النظام العشري (لكل عشر من السكان قيمة نفقات تناظره) في التحقيق الثاني. ومن الناحية المنهجية ، يصعب الإختلاف في عملتي تجميع النفقات وتصنيفها من استخدامها لذا تطلبت معالجتها/تطويعها حسب مرامي البحث بذل الكثير من الجهد. هذا ، فضلا عن إستحالة تجميع المنتجات نظرا لتشتتها مما حال دون حساب بعض المؤشرات(3). كما تجب الإشارة الى أن في تحديد مستويات النفقات المعتمدة قدر من التعسف الناجم عن تصنيف مختلف المستويات نتيجة التشابه والتداخل الكبيرين فيما بينها.

فيما يتعلق بالمعالم الإحصائية

تقدم المؤشرات الإحصائية المحسوبة من معطيات التحقيقين فكرة عن الإتجاه المركزي ، التشتت و التركز (4) و (5).

بعض أهم المميزات الإحصائية

المؤشـــر	تحقيـق(د ج)	
	1979	1988
العشير الأول(10%) D_1	858,4	2432
الأرباعي الأول (25%) Q_1	1671	4443,1
الأرباعي الثالث(75%) Q_3	3789	9870,6
الوسيط Mediale	3671	8761,8
$E = \lvert MeML \rvert$	1119	2184,5
العشير التاشع (90%) D_9	5418,6	15301

- يختلف توزيعا النفقات في كل من المجموع الكلي والإنتشار ، إلاّ أنهما مفتوحان من الطرفين : من– 800 إلى+7500 في تحقيق 1979 ومن –3149 إلى +15473 في تحقيق 1988 مع العلم أن الفئة الأخيرة كبيرة لدرجة يزيد معها عدم انتظام التوزيع داخل المدى المطلق.
- ويقدم تمثيلها بيانيا (Box plot)صورة عن مجال انتشار النفقات من خلال المقاييس المكانية بما فيها القيم المتطرفة والمستعملة بالتالي في تحديد نوع الشكل وحساب التغير بدلالة الزمان.
- الوسيط Mediane قيمة (أقل تأثرا بالتشتت ، تقع في منتصف التوزيع) تضاعفت 3 مرات تقريبا في مدة 9 سنوات : 2472 دج= Me_{79} $Me_{88} = 6576,4$ –
- تظهر قيمة المدى الأرباعي Intervalle inter-quartile (تقع خلاله 50% من النفقات في وسط التوزيع) الزيادة الكبيرة في انتشار النفقات في 1988(المستطيل المركزي أكثر إمتدادا) مقارنة بعام 1979 : 2118دج = $(Q_3 - Q_1)_{79}$ $(Q_3 - Q_1)_{88} = 5427,5$

- شـــكلا التوزيعـــين ملتويـــين إلتـــواء موجـــب (معـــامل الإختـــلاف الربيعـــي) $V_{88} = 24,17\%$ $V_{79} = 21,79\%$ أبعد عن التماثل.
- تبقـــى قيمـــة الرقـــم القياســـي للـــتركز في التحقيقـــين ضعيفـــة نســـبيا $LG_{88} = 37,18\%$ $LG_{79} = 33\%$

تحقيق 1988 تحقيق 1980

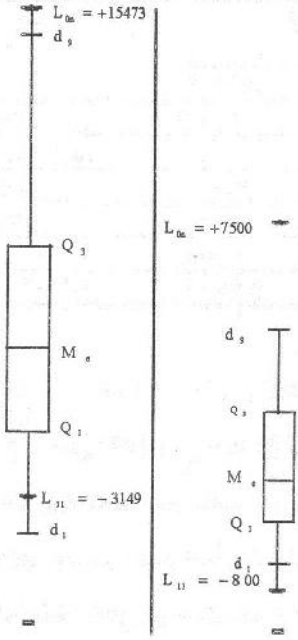

رسم نصف بياني رقم 1 الوسيط التماثل والتغرية

تنميط طبيعة الإستهلاك

القصد منه تحديدالمنتجات التي يتصف بها كل نمط من أنماط الأستهلاك الممكنة باعتبارهـا مؤشـرنوعي للمستويات الحقيقـة لمعيشـة السـكان. وتعتـبر مقارنـة بنيـة نفقـات مختلـف الحصـص المخصصة لكل مجموعة من السلع محاولة لتحديد سلوك المستهلك وفـق مسـتوى النفقـات /الدخـل (6) وقياس تغيره. ويكشف تحليل الجانبات الخطية (النسب المئوية) عن أربع مجموعـات كـبرى مـن السلع والخدمات(7).

المجموعة السفلى

لهذه المجموعة حصة النفقات الدنيا التي لم تتجاوز 2500 دج عام 1979 و 3149 دج عام 1988 وتتميز على الخصوص بالمواد الإستهلاكية الأساسية ذات القيمة الغذائية الضعيفة و هي بالترتيب : الخبز و الحبوب ومشتقاتها -الفواكه والخضر الجافة -الأغدية والمشروبات غير الكحولية -الألبسة والأحذية -الفواكه والخضر الطرية. وتحريا للدقة ، فإن من المجموعة الأخيرة (كالبطاطا ، الجزر ، اللفت ، البصل وغيرها) ماهو خاص بالمستهلكين ذوي الدخل المحدود. ويحافظ هذا السلوك على إتجاهه ، إذ تستحوذ النفقات المخصصة للمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية على أكثر من 65% من الميزانية عند هذه المجموعة عام 1988 (8) و الملاحظ أن معاملها (الحصة في الإنفاق الإجمالي) في الميزانية ينخفض تدريجيا كلما ارتفع الدخل ، كما يمكن تفسير تقلصه السريع وشبه الرتيب بظاهرة التشبع المؤدية إلى توجيه الدخل الإضافي نحو رغبات أخرى.

المجموعة المتوسطة

يقف التشابه والتداخل في كل من السلوك الإستهلاكي وهيكلة الميزانية وكذلك التقارب الكبير بين الحصص الحدية لهذه المجموعة وبين تلك الخاصة بالتي تسبقها وبالتي تلحق عليها وراء صعوبة تحديد الحصص المتوسطة. واستجابة لمتطلبات التحليل يمكن حصرها بين 2500دج و 5500دج عام 1979. وفي تحقيق 1988 ، فإنه علاوة على هذه العناصر المجتمعة فقد تجزئت إلى مجموعتين تبدأ الأولى من 3150 إلى 5711دج لتمتد الثانية من 5712 إلى 7645دج. وتتميز بميلها إلى الإنفاق على المواد غير الغذائية : النقل والمواصلات -السكن والتدفئة -الأثاث -التربية والثقافة والتسلية والنفقات المتنوعة ويرتفع معامل ميزانيتها ، بانتظام ، بقدر إرتفاع الدخل. ورغم ظاهرة التفكك يتماثل سلوك المجموعتين الجزئيتين في استقصاء 1988. وكما هو معلوم ، فإن انتشار مثل هذا النوع من الإستهلاك في الحالة العادية (أي تيسر المنتجات) لا يعرف مستوى من التشبع. وتشترك مع المجموعة السفلى في تخصيص أكبر حصة من الميزانية على المواد الضرورية مع ميلها إلى

رفع مستوى الإنفاق على السلع (الفواكه والخضر الطرية -اللحم والطير والسمك) الأكثر تغذية ، وهو سلوك يجعلها مختلفة تماما فيما يتعلق بوزن النفقات لكل مجموعة من السلع .

المجوعة العليا

تتميز بالنفقات على الكماليات"ذات الطابع الثانوي" في الغالب وتشتمل -حسب التحديد التقريبي -على الحصص التى تفوق +5500دج في تحقيق 1979 و+ 7646دج في تحقيق 1998. ويعتري بنية إنفاقهاتغير جذري عن مجموعتي المستهلكين السابقتين وذلك بتخصيصها لأكبر حصة من الميزانية للنفقات غير الغذائية وبصفة خاصة النفقات الإستثنائية (الحفلات -النفقات خارج المنزل -المجوهرات -الضرائب -التأمينات -الإشتراكات ... إلخ). و تتقاطع مع المجموعة المتوسطة (والتي مستواها أدنى درجة) في الأهمية التي توليها للمواد الغذائية الغنية (اللحم ، الطيور ، السمك ، الفواكه والخضر الطرية التي ليست في متناول الفقير). ويرتفع معامل مزانيتها بسرعة إلى حد (يوافق الحصص المتوسطة) ينخفض بعده -ولكن بدرجة أقل سرعة -بقدر إرتفاع مستوى الدخل . وهو ما يدفع إلى افتراض حدوث ظاهرة التشبع كلما كانت النفقات الفردية معتبرة لكون السعر مانعا لأصحاب الدخل المتواضع من أقتناء هذه السلع بكميات كافية. وهو تصرف يفسح ، كذلك ، المجال لظاهرة التعويض بين مختلف المواد عند كفاية الدخل لصالح السلع ذات القيمة الغذائية العالية.

المجموعة المشتركة

مهما كان مستوى النفقات الإجمالية تتساوى حصة النفقات المخصصة للصحة والنظافة الجسمية -التجهيزات المنزلية في عام1979 ، وقد أولتها المجموعة المتوسطة عناية أكبر عام 1988. ولا ينفي الثبات النسبي في معامل ميزانيتها واستقلاليته عن معدل تطور الدخل الرغبة في انفاق المزيد (بهدف الإرتقاء) بقدر ارتفاع مستوى الدخل.

تنميط مستويات النفقات

يُمكن (9) تحليل الجاذبات العمودية (تتبع تحليل التغيرات في معامل السلعة الواحدة) من التعرف على كيفية توزيع النفقات الإجمالية على منتج معين بين مجموعات -تميزها حصص النفقات الفردية السنوية -المستهلكين. ونتيجة هذه المحاولة تم تحديد -وبدرجة كافية من الوضوح -مجموعات كبرى من المستهلكين تتصف بالإضافة إلى الإنسجام النسبي فيما بينها وأنماطها من الإستهلاك (النفقات الغالية في الميزانية) بمستويات معينة من النفقات كما هو مبين في :

جدول رقم 1 : توزيع حجم السكان وإجمالي النفقات (10)
وفق مستويات المعيشة المعتمدة في 1979 و 1988

الوحدة :دج

المستوى	النسبة من إجمالي السكان		النسبة من إجمالي النفقات		معدل الإنفاق الفردي السنوي mi	
	79	88	79	88	79	88
الأدنى	18,65	10,1	6,33	6,76	1070,11	2432
		30,2أ	15,08			4436,4
المتوسط	59,22		49,09		2528,98	
		20,1ب		14,94		6594,13
الأعلى	18,35	30	31,28	35,48	5323,97	10483,57
الشواذ	3,8	9,6	13,24	31,74	10882,02	29227,6
المجموع	%100	%100	%100	%100	3123	8872,28

(أ) و (ب) تمثل كل منها مجموعة جزئية للمستوى المتوسط في تحقيق 1998

-تقل النفقات الفردية لما يناهز 80% من إجمالي السكان عن المعدل الوطني عام 1979. وكان التشتت المعتبر في التوزيع وراء انخفاض هذه النسبة الى 60% عام 1988. و سواء على المستوى الإجمالي (النفقات الكلية) أو على المستوى الجزئي (نوع النفقات) يبدو إتساع الإختلالات جليا بين مختلف الطبقات السكانية مقارنة بمكوناتها البشرية.

-يمثل المستوى الأدنى 1/5 مجموع السكان تقريبا ولا يحقق إلا 6,33% من النفقات الإجمالية ، و بنفس النسبة تقريبا يستحوذ المستوى الأعلى على أكثر من 31% من إجمالي النفقات. وفي 1988 لم يرفق الإنخفاض المعتبر في نسبة سكانه بارتفاع في حصة الإنفاق الإجمالي تقريبا 8% من حصة المستوى الأعلى.

-يقترب المستوى المتوسط من 60% من إجمالي السكان في 1979. وخلال السنوات التسع (09) التي بعدها ، حدث تحول هام في تشكيلة هذا المستوى بانقسامه إلى مجموعتين جزئيتين غير متكافئتين مع تماثل في نمط الإستهلاك وتفوق -معنوي- في مستوى النفقات وصل إلى 2157,73دج بين معدليهما.وعلى العموم ، لم يتبع انخفاض حجمها السكاني زيادة/تحسن في حصتها من النفقات كما أثر هذه الظاهرة وراء ارتفاع نسبة طبقة سكان المستويات العليا عام 1988.

-بالأضافة إلى الإنفصال / التباعد عن المستوى الذي يسبقها مباشرة ، وزيادة شدة درجته مع الوقت ، تُخل المجموعة الأخيرة (الفئة المفتوحة) بالتوزيع إلى حد كبير ، مما دفع إلى عدم اختيارها ضمن المستوى الأعلى وتصنيفها "بالشواذ".وقد تضاعف حجمها إلى أكثر من 2,5مرة عام 1988 (لم تكن تمثل سواء 3,8% عام 1979) وحصتها في النفقات 2,4مرة تقريبا (13,24% عام 1979) الشيء الذي يكسبها صفة التأثير (المجموعة الفاعلة) في التوزيع.

التباينات في النفقات

لقد تسبب عدم إنتظام توزيع النفقات ضمن المجال العام في تفاوتات كبيرة بين طبقات السكان. وبالقيمة المطلقة ، ينفق فرد في العشر 7648دج= D_{10} العاشر 8,91 أضعاف ما ينفقه من ينتمي إلى العشر الأول (الأقل حظوة) و 2,448 ضعفا لما ينفقه المواطن المتوسط (11). وتكبر الفجوة لتصل إلى 11,55 و 3,17 ضعفا على التوالي : 28085دج = D_{10} في تحقيق 1988 (12). كما ينفق الفرد من العشر الأول858,37 = D_1 تقريبا 3,649 مرة أقل مما ينفقه المواطن المتوسط عام 1979 ، و يحافظ هذا الإتجاه على استقراره 3,65بين التحقيقين : 2432دج = D_1 عام 1998.

ومن الواضح ، في كل من الإستقصائين ، أن $(D_{10} - D_1)$ كبيرا $(D_{10} - \overline{\overline{m}}) > (\overline{\overline{m}} - D_1)$ وهي فوراق دالة على تأثر المستوى الوطني $\overline{\overline{m}}$ بالنفقات المتطرفة و بـالأخص الشـواذ رغـم نسـبية وزنها مقارنة بالمستويات الدنيـا. وقـد تنطـوي ، مـن ناحيـة الإتجـاه ، علـى بعـض مـن التـوزان في الفوارق المسجلة طوال مدة الملاحظة . كما أن لهذه المضاعفات حسب المستويات المعتمدة دلالتهـا في كل من التغيرية والإتجاه ويقدم الجـدول الآتـي تطـور النمـو مـن مسـتوى لآخـر (العمـود 1و2) والمضاعفات بالنسبة لأدنى مستوى (العمود 3) و المستوى الوطني (العمود 4).

جدول رقم 2 : تطور النمو و المضاعفات بين المستويات المعتمدة في 1979 و 1988

الوحدة دج

المستوى	$\overline{m_{i+1}} - \overline{m_i}$		$\overline{m_{i+1}} / \overline{m_i}$		$\overline{m_i} / \overline{\overline{m}}$(%)		$\overline{m_{j+1}} / m_j$	
	79	88	79	88	79	88	79	88
الأدنى	-	- 2004,1	-	- 1,82+	34,27	27,41 0,50	- -	- 1.82+
المتوسط	1518,87	2097,7	2,42+ -	- 1,49+	82,90	- 74,32	2,42+ -	- 2.71+
الأعلى	2734,99	3889,5	2,05+	1,59+	170,48	118,15	4,96+	4.31+
الشواذ	5558,05	18744	2,04+	2,79+	348,45	329,41	10,17	12,02

فترة ما بعد التحقيق

يتوجب ، مع توقف التحقيقـات حـول نفقـات الإسـتهلاك لـدى الأسـر-وبالتـالي عـدم الإستمرار في الملاحظة تصرف المستهلك -اختيار منحى ملائم للإستدلال على المستوى المعيشي للسكان في الفترة الراهنة. مع الإشارة ، هنا إلى أن إتباع أي منحى يشكل مسـألة نظريـة بالأضافـة إلى التأثير -بجدية -في حجم وبنية السكان الأكثر حرمانا.

أسعار الإستهلاك : غلاء المعيشة

صدر القانون الملغي للتسـير الإداري المنظـم للأسـعار (14) في 1989 ، وبموجبـه تحـررت أسعار أغلبية سلع وخدمات الإستهلاك (15). وقد واجه المستهلك هـذا التغـير ، في واقـع حياتـه ،

ومن الواضح ، في كل من الإستقصائين ، أن $(D_{10} - D_1)$ كبيرا $\left(D_{10} - \overline{\overline{m}}\right) > \left(\overline{\overline{m}} - D_1\right)$ وهي فوراق دالة على تأثر المستوى الوطني $\overline{\overline{m}}$ بالنفقات المتطرفة و بـالأخص الشـواذ رغـم نسـبية وزنها مقارنة بالمستويات الدنيـا. وقـد تنطـوي ، مـن ناحيـة الإتجـاه ، علـى بعـض مـن التـوزان في الفوارق المسجلة طوال مدة الملاحظة . كما أن لهذه المضاعفات حسب المستويات المعتمدة دلالتهـا في كل من التغيرية والإتجاه ويقدم الجـدول الآتـي تطـور النمـو مـن مسـتوى لآخـر (العمـود 1و2) والمضاعفات بالنسبة لأدنى مستوى (العمود 3) و المستوى الوطني (العمود 4).

جدول رقم 2 : تطور النمو و المضاعفات بين المستويات المعتمدة في 1979 و 1988

الوحدة دج

المستوى	$\overline{m_{i+1}} - \overline{m_i}$		$\overline{m_{i+1}} / \overline{m_i}$		$\overline{m_i} / \overline{\overline{m}}$(%)		$\overline{m_{j+1}} / m_j$	
	79	88	79	88	79	88	79	88
الأدنى	-	- 2004,1	-	- 1,82+	34,27	27,41 0,50	-	- 1.82+
المتوسط	1518,87	2097,7	2,42+	- 1,49+	82,90	- 74,32	-	2,42+ - 2.71+
الأعلى	2734,99	3889,5	2,05+	1,59+	170,48	118,15	4,96+	4.31+
الشواذ	5558,05	18744	2,04+	2,79+	348,45	329,41	10,17	12,02

فترة ما بعد التحقيق

يتوجب ، مع توقف التحقيقـات حـول نفقـات الإسـتهلاك لـدى الأسـر–وبالتـالي عـدم الإستمرار في الملاحظة تصرف المستهلك –اختيار منحى ملائم للإسـتدلال علـى المسـتوى المعيشـي للسكان في الفترة الراهنة. مع الإشارة ، هنا إلى أن إتباع أي منحى يشكل مسـألة نظريـة بالأضافـة إلى التأثير –بجدية –في حجم وبنية السكان الأكثر حرمانا.

أسعار الإستهلاك : غلاء المعيشة

صدر القانون الملغي للتسـير الإداري المنظـم للأسـعار (14) في 1989 ، وبموجبـه تحـررت أسعار أغلبية سلع وخدمات الإستهلاك (15). وقد واجه المستهلك هـذا التغـير ، في واقـع حياتـه ،

بتكييف سلوكه حسب قدرته الشرائية. وفي هـذا المجـال ، فـإن بإمكانيـة الربـط (16) بـين الأرقـام القياسية للأسـعار المتاحـة تتوفـر سلسـلة زمنيـة للفـترة 1989-1995. ويعتـبر التحسـن الملمـوس في معدل 95% تغطية (17) نفقات الإستهلاك الأسري (18) دعمـا للأخـذ بهـا رغـم نقـص في تقديـر المؤشر السنوي باعتباره متوسطا للمؤشرات الشهرية وفي بحث تطور المؤشر العام لأسعار الإستهلاك ، تم حساب التغير النسبي (باستخدام أساس متحرك للتحكم في تغير ظروف و طبيعة الإستهلاك) و المتوسط الحسابي (كقيمة ممثلة لوتائر التضخم في أسعار كـل مجموعـة) ومعـامل الإختـلاف النسـبي لمعرفة الإتجاهات المميزة (19) والإستقرار : مستوى التضخم و درجة تذبذبه.

جدول رقم 3 : وزن المجموعة في 1989 ، المعدل المتوسط للتضخم و معامل الإختلاف النسبي في الفترة 1989-1995.

المجموعـــة	الوزن 1989	المعدل المتوسط للتضخم m (%)	معامل الإختلاف النسبي CV (%)
مواد غذائية و مشروبات غير كحولية	44,01	26,04	35,12
ألبسة وأحذية	11,58	19,86	25,21
مسكن ، تدفئة و إنارة	6,51	28,99	40,37
أثاث و تجهيز منزلي	5,64	17,51	47,40
صحة ونظافة جسمية	6,82	22,51	36,,46
نقل و مواصلات	11,49	25,33	84,30
تربية ، ثقافة وتسلية	3,38	20,46	42,59
نفقات متنوعة	10,57	25,22	62,79
المجموع	%100		

في هذه المرحلة (20) تسـارعت وتـيرة نمـو تضخـم الأسـعار : المعـدل المتوسـط السـنوي +22,41% (القيم أقلها 9,3 % في 1989 وتستمر الزيادة لتبلغ 29,48 في 1995 ويـبرز حداهـا حالـة تذبذب غاية في الأهمية) ويعتبر الإستقرار النسبي CV=28,85% مصطنعا لكونه نـاجم عـن تعويـض عشوائي بين مختلف المعدلات خاصة منها المنتجات الطرية والمواد الأخـرى. ويتوقـف تطـور معـدل التضخم في المؤشر العام أساسا على التضخم في أسعار المواد الغذائية غير الكحوليـة (21) إذ بلغـت قيمة معامل الإرتباط 70%<86,46% = r : علاقة طردية قوية (أنظر الشكل رقم 2).

(I, G) : المؤشر العام ، (A, G) مؤشر المواد الغذائية.

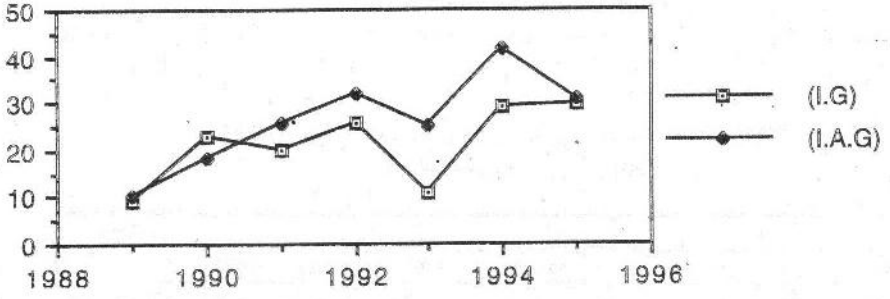

التغير في المؤشر العام و مؤشر المواد الغذائية بين 1989 و 1995 الشكل رقم 2

ومنذ سنة 1990 لعبت الظروف الفلاحية الدور الرئيس في اختلافات وتيرة نمو التضخم (22) كما تعتبر إطارا مفسرا لزيادة وتيرة مجموع المواد الغذائية -باستثناء الطرية منها (23) والسلع و الخدمات الأخرى-. ونتيجة لرفع الدعم ومساعدات الإستغلال سجلت مجموعة النقل و المواصلات -التربية والثقافة والتسلية -أجرة المسكن وتكاليفه -السلع والخدمات الأخرى والصحة والنظافة الجسمية معدلات تضخم الأكثر ارتفاعا مع إستقرار ضعيف بين السنوات المتتالية.

الأجر الشهري : القدرة الشرائية

يستعمل مستوى الأجر (الممكن) المنخفض (24) كمؤشر للحرمان (الفقر) لتركيزه على قدرة الفرد أو الأسرة على الإندماج في المجتمع أكثر من السلوك النظري للإتفاق. وأمام عدم توفر المعطيات اللازمة (25) تم اللجوء -كما هي العادة -إلى نفقات الأسر مع اعتبار المنحى المطلق : "إمتلاك أقل من الحد الأدنى المطلق المتعارف عليه وبطريقة موضوعية "(26) مؤشرا إيجابيا لإستناده إلى حد أدنى من المؤونة (القوت من سلع وخدمات : الغداء ، الكساء ، المسكن ... إلخ) يحدد مجموع تكاليفها المستوى المطلوب. ويبرز الإتفاق حول تشكيل المواد والخدمات الأساسية على

مستوى الوطن هذا الإختيار كما يزيل عيب المنحي المتمثل في تعريف الحاجات الضرورية. وللإستدلال على إنخفاض القدرة الشرائية (27) تم أعتماد الدولار الأمريكي كعملة "صعبة" مستقرة (28) و أساسية في التداول. ومن هذه الزواية ، فإن في استخدامها تقدير جوهري لتطور الواقع المعيشي.

الجدول رقم4 : تطور معدل الأجر الشهري بالدينار الجزائري (29) و مايعادله بالدولار الأمريكي (30)

الأجـــر	السنـــة							
	1980..	1988..	1990	1991	1992	1993	1994	1995
متوسط الأجر الشهر دج	1528	3646	4476	6070	8102	9390	11025	13142
المقابل ب $	407,7	615,98	533,15	328,59	371,04	402,26	314,47	275,73

لقد بلغت نسبة الزيادة الكلية في معدل الأجر الشهري في الفترة (1980-1988) : +138,61% بالدينار الجزائري و قابلتها زيادة +51,17% بالدولار الأمريكي. وتواصلت هذه الزيادة +360,45% بالعملة المحلية بين 1988 و 1995 بينما تراجع -55,24% مقابلها بالدولار ، و يبين الشكل التالي التغير النسبي بين سنوات هذه الفترة.

الشكل الزمني رقم 3 : التغير النسبي في متوسط الأجر الشهري بالدينار الجزائري و الدولار الأمريكي

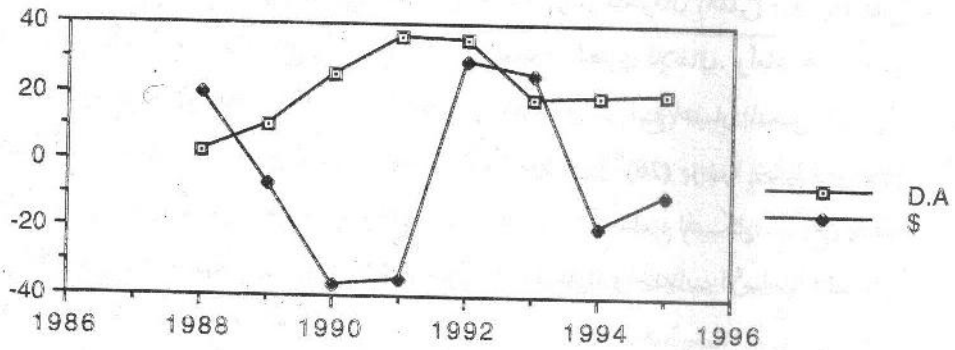

ورغم التغير الإيجابي في الأجر ، يظهر التغير (التموجات) المناظر التقهقر المستمر في قيمة العملة المحلية أمام الدولار. وتواصل تراجعها إلى 60,99 دينارا جزائريا للدولار الواحد بتاريخ 26 أكتوبر 1997.

المناقشـــــة

أتبعت النفقات الفردية في التحقيقين متتالية منطقية ودالة متزايدة وفقا لإرتفاع الدخل : يقتني المستهلك المواد الضرورية للبقاء وبقدر كفاية دخله يعمل على إكتساب ماتبقى من المواد الأساسية. وعند بلوغ درجة من التشبع ، يميل إلى توسيع مجال استهلاكه (المواد الغذائية الغنية) ويعتني أكثر بالصحة والنظافة الجسمية والتربية ، ليتحول بعدها إلى رغبات أرقى. وعليه ، يبين مجمل هذه السلوكات وجود قاعدة عامة منظمة للإستهلاك يسري امتدادها مع ارتفاع الدخل.

ومنذ سنة 1989 ، لم تنجح زيادات (زيادة شكلية لعدم مجاراتها وتيرة تضخم الأسعار وتسارعها) الأجر الشهري المتتالية في مواجهة إرتفاع الأسعار ، وأفشل تعاظم الفجوة بين القدرة الشرائية المتناقصة وغلاء المعيشة مسعى الأفراد في الإبقاء على مستويات المعيشة المحققة. ويؤدي هذا الوضع (حسب القانون المسير للنفقات على المواد الأساسية والساري على كل المجموعة) إلى توجيه الدخل الإضافي (الناجم عن الزيادة في الأجر) لضمان هذه المواد.

و يترجم هذا السلوك في الواقع تغير إتجاه التحول في معيشة السكان (أنظر تنميط الإستهلاك) بالتراجع/النزول إلى المستويات السفلي. ومن البديهي أن تتسبب هذه الحركة العكسية في إكتظاظ حجم المستوى الأدنى بصفة خاصة. ورغم أهمية هذه الظاهرة و وضوح ملامحها يكون من باب الحذر عدم الخوض في شذة ودرجة هذا التراجع لغياب البيانات المخصصة(31).

ومن الطبيعي ، بالرجوع إلى مستويات النفقات السابقة ، أن تثقل سياسة الأسعار المتبعة كاهل من هم في المستويين الأسفل والمتوسط كما تزيد من عبء أصحاب المستوى الأعلى وحتى الشواذ. وضمن هذا الإطار ، تمدد محاولة تلبية الحاجات المتنوعة والمتنامية -تحت الضغط المتواصل لزيادة الحجم الكلي للسكان وعدم كفاية السوق المحلية -بالإعتماد المتزايد على الإستيراد من عمر معانات المواطن اليومية.

المراجع المستعملة و الهوامش

(1) أتبعت الجزائر أسلوب المعاينة المباشرة لدراسة ظروف السكان المعيشية وقامت بالتحقيق مديرية الإحصاء والمحاسبة الوطنية.(CNRES) وكان حجم العينة 82000 أسرة حضرية وريفية ، لمزيد من الأطلاع أرجع إلى :
O.N.S« Collections Statistiques N°45, Dépenses de Consommation des ménages », Dec 1992 et 11

(2) قامت بالتحقيق الوكالة الوطنية للإحصاء (ONS) ، وتضم العينة 10368أسرة عادية ، نفس المرجع P13 ومايليها.

(3) تتكون القائمة من 934 منتوج و 755 نوع من المنتجات الغذائية المعلبة فقط ، وقد لا يسمح عدم حصرها بحساب بعض المؤشرات ذات الدلالة مثل المرونة...إلخ.

(4) O.N.S« Revue statistique N°: 7 Avril - Juin 1985 p43 Tab N° 10

(5) مرجع سبق ذكره Colletions Statistiques N°45, P38 Tab N°:1

(6) يعتبر الإنفاق الفردي دخلا في هذا الصدد ، لميل المستهلك إلى الإنفاق كلما إرتفع مستوى دخله : حسب نتائج التحقيقين ، (كتل النفقات تعبر عن مستويات الدخل : عامل حاسم لتفسير تصرفات الأسر).

(7) يُمكن هذا التحليل من اختيار البعض من قانون "أنجل ENGEL" المتعلق بالأهمية التي يوليها المستهلك لكل نوع من أنواع السلع حسب الدخل.

(8) استخدمت معطيات الجدول رقم 10 ، ص : 43 ، مجلة الإحصاء رقم 7 مرجع سبق ذكره.

(9) تضم مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية في إستقصاء 1988 ، الخبز و الحبوب ومشتقاتها ، فواكه وخضر جافة وطرية ، لحم وطير وسمك ، مواد غذائية ومشروبات غير كحولية.

(10) استخدمت في الحساب معطيات الجدول رقم 11 ، ص : 43 ، مجلة الإحصاء رقم 7 ، مرجع سبق ذكره.

(11) بلغ حجم السكان 18234191 فردا و الإنفاق الإجمالي 56949687900 دج في تحقيق 1979 و 23374914 فردا و الإنفاق الإجمالي2074128175 دج من مينات الدنانير في تحقيق 1988 على التوالي.

(12-13) تم حساب شبيهات الوسيط من معطيات الجدول رقم 3 ص 29 من مجلة الإحصاء رقم 7 و الملحق 2 تلجدول رقم 1 ص : 272/نفقات إستهلاك الأسر رقم 45.

(14) لم تأخذ تسوية الأسعار مدى جوهريا في الميدان إلا بحلول1991.

15) يشمل الإستثناء بعض المواد الضرورية للحياة : الفرينة ، الحليب ، السكر والزيت ، أخذت في التقلص التدريجي مع استمرار مراقبة أسعارها وقد غير القانون قواعد تحديد الأسعار بإنشاء المنظم (المنضمونة والسقفيه) و المصرح . لمزيد من الإطلاع ارجع إلى كتاب "نظرية واستخدمها" "لدونالدس. واتسن" و"ماري هولمان"ترجمة "ضياء مجيد الموسوي" ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ص 49 وما بعدها.

(16) شرع في تنظيم عملية جمع الأسعار منذ 1967 ، وتكون ضرورة الربط بين الأرقام لتقادم الإسناد والأساس مع الوقت ، لمزيد نت الإيضاح ارجع إلى :
O.N.S « Séries Satistiques N° : 31 », Rétrospective 1962 - 1990 - edit : 3, 4, 5 et 6 . : 1991 . P12 Tab 3

(17) O.N.S « Indice des prix à la consommation N° 8 » Juillet 1996 P8

(18) عند وصف وتحليل مستويات التضخم في الأسعار يستحسن عدم إهمال المحاذير المتعلقة بالتمثيل الشمولية و الإنحراف المزدوج في بنية الترجيح . أنظر بحث : "تطور الإنفاق الإستهلاكي في الجزائر "لزعر علي ، الصادر في مجلة « Revue Perspective » :U.RT.S.Dجامعة باجي مختار عنابة (الجزائر).

(19) يمثل الإتجاه المسلك العام ويعتبر تكرارا نسبيا حسب المعنى الإحصائي ، كما يعبر عن المنظور التطوري :
M.P.A.T D.G.S « lexique des principaux concepts et indicateurs untilisés par la planification et la statisque »
Déc 1980P : 122.

(20) لقد مر التضخم في الأسعار بثلاث مراحل من 1969 – 1974 ، بمعدل متوسط سنوي +4,28% (فترة نظمت وراقبت فيها الإدارة أسعار السلع والخدمات غير الغذائية بصفة خاصة) والثانية 1975–1989 إرتفعت فيها وتيرة إلى أكثر من الضعف مع نقص في الإستقرار بين السنوات ، و تميزت بعجز الإدارة المبكر عن مراقبة أسعار المنتجات الفلاحية الطرية ومضايقتها للإتجاهات البارزة المنظمة للأسعار. لمزيد من التفضيل إرجع إلى بحث : تطور الإنفاق الإستهلاكي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره.

(21) تسيطر في هذه المجموعة المنتجات (فواكه ، خضر ، لحوم ، سمك ، وبيض) وتنفرد بأسعار حرة و تؤثر تأثيرا بالغا في قيمة المؤشر.

(22)نتائج جيدة في المحاصيل الزراعية سنتي 1991 و 1992

(23) ضرورة التفريق بين مجموعة المنتجات و المنتجات الطرية التي لم تتأثر وتيرة التضخم فيها بقانون تحديد الأسعار.

(24) Collections des Etudes de la documentation Française
« Problèlemes Economiques N°:2413 »

(25) نعين حد الدخل المنخفض بعشر من توزيع المداخيل ، مع أخذ مختلف مستويات الرفاة الموجودة داخل المجتمع وتطورها عبر الزمن بعين الإعتبار.

(26) تستعمل في الأدبيات مناحي لقياس الدخل المنخفض والفقر ، وفي المنحى المطلق يحدد مستوى ما دونه ليكون مستوى حد الفقر أو الدخل المنخفض.

(27) لا تقدم البيانات المتوفرة مع ندرتها فكرة مقبولة عن الأسعار بالقيمة الجارية و الثانية في الفترة المستهدفة.

(28) الدولار الأمريكي أكثر العملات الصعبة إستقرار (تدبدب لا يعتد به : مهمل).

(29) O.N.S « Annuaire Statisque N° 17, Edition 1994, P384 Tab 2
MPAT : DSCN : Annuaire Statisque » Edition 1981, P348, Tab 1

(30) حسب سعر الصرف الرسمي في 12/31 من كل سنة :
MEDIA BANK +O.N.S « population et chômage » Bulletin N° : 62 . 1992 . Alger .
مع العلم أن سعر الصرف الموازية (السوق السوداء) أكثر من السعر الرسمي بأضعاف المرات وقد بلغت الصعوبات الإقتصادية والسياسية درجة خطيرة ضاعفت من مأساة سقوط الدينار في مدد تتقلص تدريجيا مع الوقت.

(31) للأشارة فقد قامت ONS بتحقيق للقياس مستويات المعيشة في شهر أوت / سبتمبر عام 1995 و مس عينة مكونة من 5910 أسرة موزعة على كامل التراب الوطني (معدل معاينة 728/1) و لم تنشر حتى الآن (صدور العدد) نتائج هذا التحقيق.

معهد العلوم الإقتصادية – جامعة عنابة *